السؤال	صحيح / خطأ 0.5	التعليل 1.5 عن كل إجابة صحيحة
الحق الشخصي وحق الشخصية مصطلحان غير مترادفين.	صحيح	الحق الشخصي هو حق مالي، وهو رابطة قانونية بين شخصين الدائن والمدين بمقتضاها يطالب الدائن المدين القيام بعمل أو الامتناع عن عمل أو إعطاء شيء. أما حق الشخصية فهو حق غير مالي، فهو من الحقوق اللصيقة بالشخصية لا يجوز التصرف فيه كالحق في الاسم.
الحق المطلق هو الحق الذي يكون للشخص في مواجهة شخص أو أشخاص معينين.	خطأ	هو الحق الذي يكون في مواجهة الناس كافة، كالحقوق العامة وحق الملكية.
مالك الرقبة هو المالك الذي يكون له حق الاستعمال وحق الاستغلال.	خطأ	هو المالك الذي يكون له حق التصرف دون حق الاستعمال وحق الاستغلال، كما هو الشأن في حق الانتفاع.
الحق العيني الأصلي يرد على مال الشخص نفسه ولا يرد على مال الغير.	خطأ	الحق العيني الأصلي يمكن أن يرد على مال الشخص نفسه، كحق الملكية، كما يرد على مال الغير، كحق الانتفاع وحق الارتفاق وحق السكن وحق الاستعمال.
الحق الشخصي لا يكتسب بالتقادم.	صحيح	لأن موضوعه القيام بعمل أو الامتناع عن عمل، وهو لا يرد على شيء مادي وبالتالي لا يقبل الحيازة.
تصرفات المجنون بعد الحجر تكون صحيحة إذا كانت غير ظاهرة وغير فاشية وقت التعاقد.	خطأ	كل تصرفات المجنون بعد الحجر تكون باطلة بطلانا مطلقا.
الحق الذهني له طبيعة قانونية مزدوجة.	صحيح	هو حق يجمع بين الحق المعنوي، بحيث يعبر عن أبوة صاحبه لنتاجه الفكري، وحق مالي، يعبر عن احتكار استغلال النتاج الفكري استغلالا ماليا.
أهلية وجوب الشخص المعنوي أضيق نطاقا من أهلية وجوب الشخص الطبيعي.	صحيح	لأن الشخص المعنوي ليس له حقوق وواجبات خاصة بالأسرة أو بالكيان الجسدي؛ ولأنه يخضع لمبدا التخصص، أي لا يكون صالحا لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات إلا بالقدر اللازم لتحقيق هذا الغرض.
التصرف القانوني هو مصدر غير إرادي للحق.	خطأ	هو مصدر إرادي، تلعب فيه الإرادة دورا في إحداث أثر قانوني. ويتمثل في العقد والتصرف بالإرادة المنفردة.
من شروط اليمين المتممة أن تكون الدعوى خالية من أي دليل.	خطأ	يشترط لتوجيه اليمين المتممة ألا تكون الدعوى خالية من أي دليل(م.**2/348** ق.م.).